

لا للقوانين المقيدة "لحق الاضراب عن العمل"

الإضراب عن العمل هو أقوى سلاح يمتلكه العمال والشغيلة للنضال والدفاع عن مصالحهم وضد الهجمات التي تستهدف مكتسباتهم، وتكمن خطورته في الوقف الفوري لتدفق الأرباح وفائض القيمة الي جيوب اصحاب العمل والرأسماليين. لذا فهو عرضه للتكبييل بسلسلة قوية من القوانين واللوائح التي تحد من فعاليته.

- وبالفعل سعي الرأسماليين واصحاب العمل للتقليل والحد من فعاليته باجبار النقابات بالإبلاغ عن الإضراب قبل سبعة أيام من تنفيذه ليصبح أمام الشركات واصحاب العمل متسع من الوقت للاستعداد وتقليل تأثير الاضراب.

- من خلال السماح لمكتب الوساطة الوطني - الذي تتمثل مهمته الرئيسية في التأكد من أن الزيادة في الأجور لا تتجاوز أبدا ما اتفقت عليه الشركات التجارية والصناعية ذات "العلامات" الكبرى - بأعطاء الحق لهذا المكتب في تأجيل موعد الاضراب بحجة مزيد من الوقت للتوسط والتفاوض يتيح لأصحاب العمل والرأسماليين الوقت الكافي للتحضر والاستعداد للتقليل من فعالية الاضراب.

- من خلال تحديد اتخاذ قرار الاضراب عن العمل في مركزية النقابة، يتم تحجيم واحباط مبادرات اللجان الفرعية للنقابة من المساهمة والمبادرة وتحديد دورها وحققها في الاضراب.

من اجل زيادة الارباح والقدرة في السيطرة علي ظروف العمل وتحديد معيشة الطبقة العاملة، الان وفي المستقبل، لجأ اصحاب الشركات والرأسماليون وبمساعدة زعماء النقابات الانتهازيين لتحديد وتحجيم حق الاضراب عن العمل. أن مشروع القانون الحالي المقترح من الحكومة لزيادة شروط وتعقيد اجراءات الشروع في الاضراب يصب في هذا الاتجاه.

يناضل الحزب الشيوعي السويدي من أجل حق الاضراب عن العمل دون قيد او شرط - نحن نعمل في الاساس لمصالح الطبقة العاملة وليس لربح الرأسماليين!

مشروع قانون الحد من الاضراب ...

أن مشروع القانون المقدم من الحكومة يعني عدم مشروعية الاضراب اذا لم يحقق اتفاق جماعي. هذا يعني انه سوف يصبح من غير القانوني الاضراب عن العمل لمطالب فرعية - مثال تحقيق مطالب لفرعية نقابة عمال المباني في اسكونه - لانه مطلب يتجاوز نطاق الاتفاق الجماعي.

كما وانه يجب علي النقابة التفاوض علي المطالب مسبقاً وتحديدھا والا يصبح الاضراب غير شرعي. وبهذه الطريقة تضطر النقابة لاجراء مفاوضات طويلة وعقيمة مما يتيح لاصحاب الشركات والرأسماليين الوقت الكافي لتجنب الاتار السالبة للاضراب.

مثال اذا قدمت النقابة بعض المطالب ولم يتم الاتفاق عليها يصبح من غير القانوني تغييرها او ادخال مطالب جديد في حالة ما انفجر الاضراب، بمعنى اذا سحبت الشركة اجرة الاجازة او فصلت بعض العمال عن العمل أثناء الاضراب، يصبح من غير القانوني المطالبة بأعادة المفصولين للعمل او صرف استحقاقات بدل الاجازة لانه لم يتم المطالبة بها منذ البداية.

كما سيصبح من غير القانوني تعديل الاتفاقيات التي تم التوصل اليها اصلاً، مثال - أول اتفاق جماعي يحدد الاجور وشروط العمل - يصبح من الصعب تعديله لمصلحة العمال ولكن بإمكان الشركات واصحاب العمل تخفيض الاجور وتعديل شروط العمل للأسوء باتفاق جماعي جديد مع النقابات "الصفراء" الانتهازية، وبالتالي يصبح من غير القانوني الاضراب عن العمل والمطالبة بتحسين شروط العمل ورفع الاجور.

الحزب الشيوعي السويدي يرفض هذه القوانين المجحفة المفروضة من قبل الشركات الكبرى والنقابات الفاسدة - يجب كنسهم جميعاً وتحويل النقابات لاتحادات تناضل من اجل حقوق ومكاسب الشغيلة!.

الحزب الشيوعي السويدي (SKP)